



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2013 - العدد: 04

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 28 ذو القعدة 1434
الموافق 03 أكتوبر 2013

فهرس

محضر الجلسة العلنية الرابعة ص 03
• أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الخميس 28 ذو القعدة 1434
الموافق 03 أكتوبر 2013

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المجاهدين؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا

ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الآتي نصه:

رغم الأصوات الثقافية والفكرية وحتى الإعلامية التي دعت إلى وجوب شراكة ما بين وزارتك ووزارة التربية باعتبارها الساهرة على غرس المبادئ الوطنية والتربوية في ناشئتنا، وتحديد تفعيل المادة التاريخية المتعلقة بالثورة التحريرية وقبلها الثورات الشعبية، وإدراجها بشكل إيجابي في تعميق البعد الوطني وتنمية الوعي لدى الجيل الجديد، إلا أن المسألة لا تعدو أن تكون دعوة لم تتابع بالشكل الذي يجب أن يكون، بحيث أضحت المادة التاريخية كغيرها من المواد.

فهل راعيتم - السيد الوزير - هذا الجانب الذي من المفترض أن يتجاوز المتابعة الروتينية إلى تلك التي تعتمد على فلسفة جديدة مؤطرة من قبل الوزارتين؟
تقبلوا - معالي الوزير - فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن صالح؛
الكلمة الآن للسيد وزير المجاهدين للرد على السؤال.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، سماع مختلف الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا ردود السادة الوزراء عليها، ومن دون إطالة، أحيل الكلمة لصاحب السؤال الشفوي الأول المبرمج في هذه الجلسة وهو السيد عبد القادر بن سالم وقطاع المجاهدين، تفضل.

السيد عبد القادر بن سالم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي السيد وزير المجاهدين:

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68

و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08

مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني

القطاعات ترمي في محصلتها إلى تزويد الأجيال بالنصيب الضروري من المعرفة التاريخية ومن الزاد اللازم، لتعميق الوعي وتوثيق روابط الانتماء للوطن والاعتزاز بأمجاده.

لقد حرصنا طوال ما مضى من السنوات، سواء تعلق الأمر بتنفيذ البرامج المسجلة سنويا، أو بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكريات الوطنية، على إعطاء هذا البعد كل ما يستحقه من العناية والإبداع.

وكانت الروح الدافعة لنا في هذا الجهد هي الحرص مع الشركاء الآخرين على تمكين أبنائنا من قدر ممكن من الإلمام بالتاريخ الوطني وحث الناشئة على الاستفسار والبحث والتأثر بالمآثر والقيم الموروثة عن نضال آبائهم وأجدادهم، ولقد كان علينا في هذا السياق أن نحرص على توفير مكتبة تاريخية ثرية ومشوقة ومتجددة، وزعنا منتوجها على نطاق واسع، شملت جميع المؤسسات التعليمية والتربوية، في الوقت الذي حرصنا على تسخير الوسائل الحديثة لحملها بالمعلومات التاريخية الأساسية ونشرها على نطاق واسع، ولأن المقام لا يسمح بالإسهاب في عرض ما تم إنجازه، فإنني سأقتصر في هذه العجالة على تقديم عناوين لبعض الإنجازات التي اعتبرها قد ساهمت إلى حد مرض في الاستجابة للانشغال الذي أبداه السيد العضو عبر سؤاله النبهي.

في مجال الكتب، تم طبع وإعادة طبع وترجمة 700 عنوان، من أمهات الكتب التاريخية، وتم توزيعها على مكاتب المؤسسات الجامعية والتربوية والمكاتب الولائية والمتاحف الولائية، من أجل تشجيع المقروئية وتوفير المادة العلمية التاريخية للطلبة والباحثين.

تم إنجاز 50 كتيبا من سلسلة تاريخية عنوانها: «أمجاد الجزائر»، التي تروي سير رموز المقاومة والثورة التحريرية، بأسلوب سلس ومشوق روعي فيها مدارك وملكات ورغبات الناشئة، تم تسليمها لوزارة التربية الوطنية، لتوزيعها على المؤسسات التربوية بمعدل 100.000 نسخة من كل عنوان، ويستمر العمل حاليا لرفع هذا الرقم إلى إنجاز 230 عنوانا مبرمجا.

تم إنجاز 20.000 كتاب وقرص مضغوط، يضم مجموعة من الأناشيد الوطنية تم توزيعه على نطاق واسع، كما تم إنجاز 30.000 مطبوعة من بيان أول نوفمبر والنشيد الوطني بمختلف الأحجام، وقد تم توزيعها على المؤسسات

السيد وزير المجاهدين: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس الموقر، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

للرد على السؤال الذي تفضل به السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة الموقر، حول العمل الذي يقوم به قطاعنا الوزاري مع القطاعات المعنية الأخرى، من أجل تعميق الوعي الوطني وتنمية وتوسيع وتأصيل المعارف المرتبطة بتاريخنا الوطني عامة، وتاريخ الثورة التحريرية والمقاومة الشعبية والحركة الوطنية بصفة خاصة.

الحقيقة أن السؤال يتعلق بأحد أبرز المواضيع التي تحتل حيزا متزايدا ومطرادا من الاهتمام والاستزادة والتجذر من لدن وزارة المجاهدين، وقد أصبحت منذ سنوات عديدة على رأس الأولويات التي تخصصها ببرامج متنوعة ومخططات إنجاز وإنتاج مختلفة ومتطورة، ترمي إلى تسخير كل الإمكانيات والوسائل، لتنويع قنوات وأوعية تبليغ وتأصيل المعارف التاريخية، لاسيما منها الأجيال الجديدة. إن العناية بالرافد التاريخي وجعله من المكونات الراسخة ضمن منظومة التكوين ومجمل النشاط الذكري والثقافي للأمة، كان وسيظل من أبرز الرهانات المطروحة التي تحتاج على الدوام إلى باب مفتوح من الجد والاجتهاد.

ويتعين عليّ في هذا المقام التذكير بالرعاية المستمرة والتوجيه المتواصل من طرف فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، الذي أولى هذا الموضوع ما يستحقه وخصه بمعالجة متميزة، بدافع الحرص على تثمين ذاكرة الأمة وضمان توارث الدراية بالتاريخ الوطني جيلا بعد جيل، بل وارتفع به إلى أعلى ما يستحقه من السمو، عندما أضاف - بمقتضى التعديل الدستوري لسنة 2008 في الفصل الخامس من الباب الأول المتعلق بالواجبات نصا دستوريا في المادة 62، حمل الدولة الجزائرية العمل على ترقية التاريخ وتعليمه للأجيال الناشئة.

وبناء عليه، فإن وزارة المجاهدين ما فتئت تعمل في نطاق المؤسسات المتخصصة والمرافق والمنشأة التابعة لوصايتها وكذا مع كل القطاعات المعنية ومن بينها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي على إنجاز برامج قطاعية ومابين

الذين زاروا المؤسسات المذكورة سنة 2012، 400.000 تلميذ وتلميذة.

تهيئة بعض المواقع التاريخية وتحويلها إلى مزارات، يطلع من خلالها المواطنين، لاسيما الناشئة، على أحداث الثورة التحريرية، وفي إطار إحياء الذكرى 50، تم إنجاز معرض الذاكرة، وفق منظور جديد وبمقاربة بيداغوجية، حيث تم استعراض تاريخ الجزائر منذ ما قبل الاحتلال، مروراً بالمقاومة والحركة الوطنية، وصولاً إلى الثورة التحريرية، باستعمال وسائل ووسائل إيضاح متنوعة ومتكاملة، في مسار بيداغوجي مدعم بشهادات، ساهم فيها أساتذة وتقنيون وفنانون، تتمثل في استغلال النصوص والوثائق والصور، وإعادة تركيب بعض المشاهد التاريخية المجسدة للأوضاع الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وطرق وأساليب التعذيب التي سلطت على أبناء الأمة وغيرها، هذا بالإضافة إلى استعمال تقنية ثلاثية الأبعاد مجسدة في أجهزة سمعية - بصرية وشاشات تحوي زيارات افتراضية لبعض المواقع التاريخية، وتخصيص فضاء للناشئة تحت إسم «إعرف تاريخك» حيث يمكن للتلميذ أن يختبر معارفه التاريخية المكتسبة، من زيارته للمعرض، من خلال شاشات اللمس الموصولة بتطبيق الإعلام الآلي، يعالج الأسئلة والإجابات بصفة آلية.

وبالتعاون مع السلطات المحلية، تم إنجاز معالم تذكارية وتخليدية وجداريات في كل جهات الوطن، والتي تعتبر شهادات ثابتة، تخلد تاريخ الأمة وملاحمها، ولقد استمر هذا المعرض مدة 03 أشهر في قاعة من قاعات المعرض الدولي بالصنوبر البحري، وتجاوز عدد زواره 30.000.

وقصد إبقاء صلة الوصل مع الشباب والتشجيع على العناية بالبحث، فإن الوزارة تنظم سنوياً مسابقة أسمتها «مسابقة نوفمبر» ترصد لها مبلغ 100 مليون سنتيم مخصصة للفائزين، وهي فرصة تتجدد كل عام للمنافسة بين الشباب، وتشجيعهم على خوض غمار البحث والإبداع، وتعميق معارفهم التاريخية واستغلالها فيما يتماشى مع مهاراتهم وقدراتهم الخاصة، سواء كانت دراسات تاريخية صرفاً، أو جاءت ضمن أعمال فنية من شعر ورواية أو أشرطة ووثائقية وغيرها.

سيداتي، سادتي،

هذا غيض من فيض، وعناوين مختصرة لما يبذل في هذا

التربوية، وكالعادة ننجز في كل سنة مفكرة نوفمبر تحتوي قدراً وافراً من المعلومات التاريخية لأهم الأحداث التي شهدتها تاريخنا الوطني، ويتم توزيعها على المؤسسات وهي ذات قيمة مرجعية أكيدة لاحتوائها على معلومات موجزة سهلة الاستيعاب ومحفزة للاستزادة والتعمق؛ وفي مجال الوسائط الحديثة، تم إنجاز قرص مضغوط باللغة العربية متعدد الوسائط، يستعرض تاريخ الجزائر من 1830 إلى 1962 معززا بالنصوص والوثائق والصور والمقاطع السمعية والسمعية - البصرية، وقد وزع منها زهاء 100.000 قرص على المؤسسات التعليمية، كما تم إنجاز نسخة مترجمة منه إلى اللغة الإنجليزية ووزع منها 50.000 نسخة، ووجه نصيب منها إلى أبناء جاليتنا في الخارج، ونسخة مماثلة باللغة الفرنسية حول منها 20.000 قرص مضغوط لوزارة التربية قصد توزيعها على المؤسسات التربوية.

ومع انتشار وتوسع استعمالات الإعلام الآلي، غدا هذا القرص وسيلة تعليمية ومرجعا مهما للكثير من أبنائنا المتدربين.

أما في مجال الأعمال السمعية - البصرية، ونظراً لشيوع ثقافة الصورة وأثرها في نشر المعارف، يعكف قطاع المجاهدين على تنفيذ برنامج طموح لإنجاز سينمائية طويلة تتناول حياة الشهداء الرموز، مثل الشهداء بن بولعيد، أحمد زبانه، كريم بلقاسم، العقيد لطفي، محمد العربي بن مهدي، زيغود يوسف، القائد سي الحواس وسي امحمد بوقرة.

ويتواصل العمل لإنجاز أشرطة وثائقية تروي وقائع وأحداثاً مهمة جرت وقائعها إبان الثورة التحريرية و يبلغ عددها لحد الساعة 25 شريطاً مبرمجاً للإنجاز قبل نهاية السنة، علماً أنه قد تم توزيع 5.000 قرص مضغوط لفيلم «مصطفى بن بولعيد» على المتدربين، وكذلك توزيع فيلم «المبعدون» بنفس الطريقة.

إذن، فللتشجيع على المعرفة التاريخية الميدانية، تم تنظيم زيارات على مدار السنة لتلاميذ المدارس على مستوى المتحف الوطني للمجاهد والمتاحف الجهوية وملحقاتها، للاطلاع على ما تزخر به هذه المؤسسات من وثائق ومقتنيات متحفية، وفتح قاعات للمطالعة وتسخير المكتبات التي تتوفر عليها، وقاعات مجهزة بأجهزة الإعلام الآلي، قصد تمكين الشباب من الإبحار في الشبكة العنكبوتية، لتوسيع معارفهم ولخدمة التلاميذ، وقد بلغ عدد المتدربين

أقراص مضغوطة، ولكن أملنا كبير في أن تظهر هذه الجهود في قطاع التربية، من طرف متابعين لهذه المادة التاريخية، حتى نعود إلى ذلك الجيل الذي كان يتغنى بهذا البيت الذي ذكرته قبل قليل، أشكركم السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم الذي كان تعقيبه - في الحقيقة - سؤالاً موجهاً لوزير التربية الوطنية. السيد الوزير، هل لديك إضافة لما قلته؟

السيد الوزير: لا، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً؛ إذن الرسالة ستبلغ للسيد وزير التربية الوطنية.

ننتقل الآن إلى السؤال الشفوي الثاني، والكلمة للسيد بوزيد بدعيدة وسؤاله الخاص بقطاع الموارد المائية.

السيد بوزيد بدعيدة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السادة الكرام، معالي الوزراء ومرافقوهم،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي:

يشتكى السكان الممولون من سد كدية المدور بمنطقة تيمقاد من تردّي نوعية المياه التي تصلهم في الحنفيات - ذات الرائحة والذوق الكريهين - والذي فرض على السكان اقتناء مياه الشرب الصالحة من أماكن أخرى، ولا تكتفي مصالح توزيع المياه على مستوى ولاية باتنة إلا بجمع المستحقات المائية ومتابعة المواطنين أمام الجهات القضائية لتسديد عجز مسيري هذا القطاع.

أ - وبعد دراسة قام بها فريق مختص من جامعة باتنة حول هذا الموضوع، اتضح أنه ورغم وجود محطة تصفية المياه المستعملة لسكان مدينة تيمقاد، إلا أن هناك جزءاً من

المجال، الذي لا يقل ضرورة عن كل ما يجري من إنجازات جديدة في مجالات الحياة الأخرى، لأن الأمة التي تعتنى بتاريخها، هي وحدها الأمة الجديرة، بمسك زمام حاضرها ومستقبلها.

ولأخ صاحب السؤال، بأن ما يشغله في هذا الباب يستولي فينا على العقل واللباب، أشكركم على كرم الإصغاء، رحم الله الشهداء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر بن سالم، هل لديه تعقيب على مضمون الرد الذي جاء على لسان السيد الوزير؟

السيد عبد القادر بن سالم: أشكر السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛ بدوري أشكر السيد وزير المجاهدين على هذا الرد أو هذا التدخل الذي كنا في حاجة إليه.

في الحقيقة، أبدأ من حيث انتهى السيد الوزير، فعلاً، أن التاريخ ذاكرة الشعوب والمرجعية الأساسية التي نعود إليها زمن الأزمات وتذبذب القيم، ثم إن تاريخ الجزائر له من القيم الإيجابية ما يؤهله أو ما يجعله مؤهلاً لأن يجمع هذا الشعب ويجعله ينظر للمستقبل بتفاؤل.

الشعوب تحفل وتقدس لحظات صغيرة من تاريخها، والجزائر ومنذ فجر التاريخ مرورا بالاستعمار الفرنسي، تزخر بمحطات كبرى من هذه الأمجاد، وعليه وجب - السيد الوزير - مد هذه الجسور وتعاون الوزارتين بشكل عملي وفعلي ومدروس، أقول ومدروس، حتى يتشعب النشء بهذه القيم الثورية، فقد غابت - السيد الوزير - نصوص محمد العيد وزكرياء وحمود وأبي شامة وغيرهم عن برامج الدراسة، فهلا تذكرونا هذا البيت الذي لا يزال يرن في أذاننا لمحمد العيد؟

تتنزى تحت الحديد غضاباً *** كاد أوراس تحتها أن يميدا
أنا في الحقيقة لا أنكر جهود الوزارة، المحترمة، خصوصاً في البرنامج الضخم في طبع الكتب التي لها علاقة بتاريخ الجزائر، إلا أنني عندما طرحت السؤال المتعلق بالعلاقة بين الوزارتين، فالجهود هذه والتي لا يمكن نكرانها من طرف وزارة المجاهدين، يجب أن تتجسد بشكل مدروس لدى وزارة التربية، فعلاً أن هناك كتباً طبعت بالآلاف، وهناك

الشرب؛ وقصد التحكم في نوعية المياه والتخلص من تبعية امتلاء السد بطريقة طبيعية، وضعت المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه (ADE) جهازا متطورا باستخدام الفهم المنشط، لتحسين نوعية طعم المياه، زيادة عن هذا الجهاز فإن مراقبة نوعية المياه تتم يوميا على مستوى محطة معالجة المياه بكدية المدور، التي جهزت بمخبر يتوفر على تجهيزات عصرية لتحليل المياه، بدءا من دخول المياه للمحطة إلى غاية خروجها قامت وزارة الموارد المائية بإنجاز مشروع تحويل كمية معتبرة من نظام بني هارون تقدر بـ 262 مليون م³ في السنة، في انتظار الانتماء من الأشغال المرتقبة في نهاية حوالي جوان 2014، بادر القطاع بإنجاز خط استعجالي بقدرة تحويل 13 مليون م³، يوضع في الخدمة قبل نهاية هذه السنة، بهذه الكيفية توفر حجما يضمن نوعية المياه.

أما فيما يخص السؤال المتعلق بمياه شبكة التطهير، التي تطرح مباشرة في الوادي، تتمثل الإجابة فيما يلي:
إن المياه القذرة المطروحة لبلدية تيمقاد التي يبلغ عدد سكانها حوالي 10.000 نسمة، تنتقل من خلال شبكة التطهير بطول 16.300 م، إلى محطة تصفية المياه المستعملة بتيمقاد، وما يبقى إلا جزء من هذه المياه القذرة للحي المسمى «المزرعة النموذجية»، والذي يقدر عدد سعته 600 نسمة، تطرح مباشرة في الحوض المنحدر لوادي تيمقاد. للتكفل بهذه المشكلة، بادر قطاع الموارد المائية بمشروع تمديد وتجديد شبكة التطهير لمدينة تيمقاد، وعند الانتماء من الأشغال، ستعالج محطة التصفية جميع المياه القذرة المطروحة لبلدية تيمقاد.

أما فيما يخص الشطر الأخير المتعلق بإنجاز الحوض المنحدر، فيشرّفني أن أعلمكم بأن الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات (ANBT) والتي هي تحت وصاية وزارة الموارد المائية، قد أنجزت دراسة وطنية، أرسلتها للمديرية العامة للغابات التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بغية التكفل بالأشغال المتفق عليها، خلال عملية القياس الأخيرة لعمق سد كدية المدور لم تسجل الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات أي مشكل يتعلق بالتوحد.

أما فيما يخص تقرير الفريق الجامعي المتعلق بالتلوث المؤثر في نوعية مياه السد عن طريق الحيوانات والنباتات، ولتفادي هذه الظاهرة أخبركم بأن الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، شرعت في تربية الأسماك بسد كدية المدور،

شبكة تصريف المياه تصب مباشرة في الواد المؤدي للسد. ب - الأسمدة المستعملة من طرف الفلاحين، هي الأخرى تؤثر مباشرة عن طريق السقي والتي تصب بدورها في الشبكة المؤدية للسد.

ج - الموقع الغير ملائم لمفرغة القمامة لمدينة تيمقاد المؤثرة مباشرة على مياه السد.

هذا التلوث حسب تقرير الفريق الجامعي، يساعد على خلق محيط وبيئة ملائمة لكل الحيوانات والنباتات المجهرية التي زادت من حدة تفاقم رداءة نوعية المياه، زيادة على ذلك توحد السد نتيجة عدم استصلاح الحوض المائي مسبقا للحد من مشكل النحت المائي، شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيعة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية للإجابة على السؤال.

السيد وزير الموارد المائية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة. قبل كل شيء أود أن أتوجه بجزيل الشكر للسيد بوزيد بدعيعة على اهتمامه بقطاع الموارد المائية، في مجال نوعية المياه الموزعة على المواطنين على مستوى ولاية باتنة.

أريد أن أجيّب على النقاط الثلاث المطروحة في السؤال. أولا بالنسبة لنوعية المياه، بالفعل، تميزت المياه الخام لسد كدية المدور في الأشهر الأخيرة بروائح ومذاق سيء على خلاف العادة، حيث لم يشهد هذا السد في السنوات الماضية زيادات معتبرة في منسوب المياه، بسبب الجفاف المسجل في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في سنة 2011، إذ لم يتعد حجم منسوبه 24 مليون م³، في حين تقدر سعته بحوالي 75 مليون م³، الأمر الذي أدى إلى تهقر نوعية مياهه. أمام هذه الوضعية، وزارة الموارد المائية كانت بصدد استعمال الحجم الميت للسد، ولحسن الحظ عرف سد كدية المدور زيادة معتبرة في السعة المخزونة بمقدار حوالي 6 ملايين م³ ناتجة عن الأمطار الغزيرة التي عرفتها منطقة باتنة في الآونة الأخيرة، ومن دون شك أدت هذه الزيادات إلى تحسين نوعية مياه السد وضمان تزويد السكان بمياه

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيمة؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.. السيد الوزير ليس لديه مايضيفه على مضمون الرد الذي أتى به قبل قليل، ويظهر من خلال تعقيب السيد عضو مجلس الأمة بأنه مقتنع ويأمل في أن تبذل الوزارة مزيدا من الجهد للتكفل بقضية المياه في ولاية باتنة.

نبقى دائما في قطاع الموارد المائية والسؤال الشفوي الموالي للسيد الحاج العايب نيابة عن السيد بوزيد بدعيمة، فليفضل.

السيد الحاج العايب (نيابة عن السيد بوزيد بدعيمة): شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم.

أتشرف بطرح السؤال الشفوي التالي على السيد وزير الموارد المائية، والذي يتضمن نقطتين:

أولا، يشتكي فلاحو ولاية باتنة من البيروقراطية واللامبالاة، بسبب رفض السلطات المحلية الموافقة على رخص حفر الآبار ودون إعطاء مبررات لذلك، رغم موافقة المصالح المعنية الولائية والجهوية على ذلك.

ثانيا، شروط تعجيزية تفرض على الفلاحين منها: أن تكون مساحة الملكية تفوق 07 هكتارات مع العلم أن معظم فلاحي الولاية يعتمد على الفلاحة الجبلية كذلك شرط توليه 06 أبقار و250 رأس غنم وكذلك أكثر من 700 شجرة، وهذا ما يجعل الفلاح عاجزا عن تلبية كل ذلك.

سيدي الوزير:

فما هي الحلول التي يجب تقديمها لفلاحي الولاية الذين هم في أمس الحاجة لتوفير مياه السقي والحياة، وسط طبيعة قاسية ذات مناخ جاف وحرار معظم فترات السنة؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج العايب؛ الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية لتقديم الجواب.

بداية من سنة 2006، حيث تتغذى هذه الأخيرة، بهذه النباتات وبما يسمى كذلك بـ (Phytoplankton) أما بالنسبة للجانب المتعلق بالمفرغة، فإن قطاع الموارد المائية، واع بهذه الإشكالية وقد راسل السلطات المحلية من أجل دراسة هذه المسألة وإيجاد الحلول الملائمة لها.

أرجو أنني قدمت الأجوبة المنتظرة، أشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد بوزيد بدعيمة هل لديه تعقيب على مضمون الرد الذي أتى به السيد الوزير؟

السيد بوزيد بدعيمة: شكرا سيدي الرئيس؛ أشكر السيد معالي وزير الموارد المائية على هذه الإجابة.

طبعاً، من خلال إجابة السيد معالي الوزير، فإن المشكل الأساسي هو كمية المياه الموجودة في السد، ونحن نعرف جميعاً بأن ولاية باتنة تمتاز بمناخ قار، لا توجد به أمطار كثيرة، إذن، فالمشكل سيستمر على حاله لعدم وجود كمية كبيرة من المياه، الحمد لله في المدة الأخيرة، تساقطت الأمطار وقد جاء في تقرير إجابة السيد وزير الموارد المائية بأن منسوب مياه السد ارتفع إلى 6 ملايين م³، ولكن هذا لا يكفي، فالمشكل الحقيقي هو أننا يجب الإسراع بتوصيل مياه سد بني هارون إلى سد كدية المدور، لكي تقضي على المشكل نهائياً، ولكي يستلم سكان ولاية باتنة، ليس فقط ولاية باتنة لكن تقريبا حوالي 05 دوائر كبرى من بينها: دائرة أريس، آيت العابد، باتنة، عين توتة، بريكة، كلهم يشربون من سد كدية المدور.

أما فيما يخص مشكل التطهير أو مشكل محطات التنقية لتيمةقاد، نحن نطلب من السلطات أن تتدخل وتتكفل بهذا الموضوع لأنه سيشكل خطورة على الصحة العمومية، وخاصة على سكان هذه الدوائر وسكان الولاية ككل، أقل شيء هو إعادة النظر في قنوات الصرف وتوصيلها مباشرة إلى محطة التنقية، لأنهما الآن أكثر من 600 سكن يصب مباشرة داخل السد، شكرا للسيد الوزير على الاهتمام بالموضوع أرى ومن خلال رده أنه سيتكفل بهذا الموضوع، أشكره وشكرا سيدي الرئيس.

منح الرخص؛ ومن أجل الحفاظ على هذه الوتيرة وتدعيم التنمية الفلاحية، من خلال الاستعمال العقلاني لهذا المورد الحيوي، خاصة في هذا المحيط الجاف، فقد بادر قطاع الموارد المائية بالتعاون مع قطاع الفلاحة إلى إرساء مسعى من شأنه إعطاء دفع جديد لتنمية الري الفلاحي وهذا من خلال مايلي:

إنجاز مشروع تحويل كميات مياه معتبرة من نظام بني هارون، تقدر بـ 262 مليون م³ سنويا، هذه ستوجه للمياه الصالحة للشرب وكذلك ستوجه خصوصا للمحيطات الكبرى، عين توتة وعين كرشة على غرار الولايات الأخرى التي ستستفيد من نظام بني هارون.

في انتظار الانتهاء من الأشغال المرتقبة في نهاية جوان 2014، بادر القطاع بإنجاز خط استعجالي، حتى نكون في الصورة، فإن مشروع تحويل مياه بني هارون، هو مرتقب حسب الصففة والأجال المتعاقد عليها، في جوان 2014، لكن نظرا للحالة التي عاشتها ولاية باتنة في الفترة الأخيرة وهي حالة الجفاف، كنت قد أجبت في السؤال الأول، وقلت اضطررنا إلى أن نستعمل الحجم الميت للسد، إذن مشروع تحويل المياه العملاق من بني هارون، اتخذنا بخصوصه إجراءات خاصة، ونحن نعمل عن أجل ماسميناه الخط الاستعجالي، الذي سيمر من وادي العثمانية إلى محطة الضخ لعين الكرشة، ثم يمر مباشرة إلى سد كدية المدور، توجه هذه الكمية كليا لتلبية حاجيات سكان ولايتي باتنة وخنشلة، بمياه صالحة للشرب عن طريق سد كدية المدور، وسوف تدعم هذه الإجراءات بتعويض الطابع الكلاسيكي للسقي بنظام عصري وحديث، والذي من شأنه أن يسمح بالمحافظة على المياه واقتصادها.

أشكركم جزيل الشكر على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد الحاج العايب للتعقيب.

السيد الحاج العايب: شكرا سيدي الرئيس؛ أشكر السيد الوزير على الإجابة، لكن أطلب من السيد الوزير تشجيع وإعطاء أهمية للمناطق الريفية بصفة عامة، والجبيلية بصفة خاصة، المشكل لا يكمن فقط في ولاية باتنة، لكن

السيد وزير الموارد المائية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضل عضو مجلس الأمة المحترم، السيد الحاج العايب نيابة عن السيد بوزيد بدعيدة، بسؤال شفوي، وهو مشكور جزيل الشكر، على اهتمامه بقطاع الموارد المائية، بالفعل، فإن السؤال المطروح يعتبر ذا أهمية بالغة، لأنه يتطرق إلى التخفيف من الإجراءات البيروقراطية التي مافتئ القطاع يعمل على تسهيلها تدريجيا، من خلال العديد من التوجيهات والمناشير، وهذا بالتنسيق مع قطاع الفلاحة.

فيما يخص الشروط المذكورة، لماذا؟ أحيطكم علما أنه لا يوجد تشريع أو تنظيم يحددها، لكن نظرا لوضعية الحرجة التي عرفتها الولاية من حيث الجفاف، بادر قطاع الموارد المائية بوضع إجراءات تقشقية، مع إعطاء الأولوية لتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب، دون إهمال القطاع الفلاحي؛ كما تعلمون، في الصائفة الفارطة لقد لجأنا إلى وضع برنامج استعجالي كي يقضي مواطنوا ولاية باتنة شهر رمضان والصائفة في ظروف مقبولة وقد تم ذلك، ورغم ذلك ومن أجل مراقبة برنامج التطور الفلاحي، بادر القطاع منذ سنة 2007 بالتكفل بانشغالات وشكاوي الفلاحين، المتعلقة بحفر الآبار والأنقاب، ومن خلال تخفيف وملاءمة إجراءات منح الرخص، وهذا من خلال 4 مناشير متتالية من سنوات 2007، 2008، 2011 و2012، أدى تطبيق المناشير على مستوى ولاية باتنة إلى نتائج ملموسة وحصيلة إيجابية، من حيث ترخيص إنجاز استعمال الآبار والأنقاب والمنايع المائية لأغراض فلاحية، وبالرغم من الضغط على الطبقات المائية الجوفية، أدت هذه الحصيلة إلى توسيع معتبر في مجال المساحات المسقية التي ارتفعت من 15515 هكتارا سنة 1999 إلى 45123 هكتارا في سنة 2012، خاصة انطلاقا من منشآت تجنيد الموارد المائية الجوفية.

كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع لم يتوان عن منح الرخص، حيث ارتفعت من 282 رخصة سنة 1999 إلى أكثر من 5000 رخصة سنة 2013، وهذه الوضعية تبين مدى الجهود المبذولة من طرف القطاع في مجال

علمهم يستقرون معنويا وماديا، مما قد يكون لهم سببا في العيش الكريم والمستقبل المضمون، فسؤالي منصب في هذا الموضوع.

هل حقيقة، سيدمجنون؟ وإن كان كذلك فمتى؟ في إحالة استحالة هذا، فما مصير الآلاف من حاملي الشهادات الجامعية؟ شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ليقدم جوابه حول السؤال المسموع في هذه القاعة قبل قليل.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الإعلام،

زملائي الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضل عضو المجلس الموقر السيد عبد الكريم سليمان بطرح انشغال يتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، قصد التوظيف المستدام لحاملي الشهادات، المستفيدين من جهاز المساعدة للإدماج المهني والمنصبين في القطاع الاقتصادي وفي الإدارة العمومية.

فبعد تحيته وشكره على الحرص والاهتمام بمسألة التشغيل، لاسيما تشغيل الشباب، لا بد من التذكير بداية أن مسألة التشغيل تستدعي مقارنة أفقية ما بين القطاعات، مع تفضيل ترقية الاقتصاد، ترقية التنمية المستدامة للاقتصاد بشكل خاص، من خلال تهمين ثروات كل منطقة وتوجيه الاستثمارات نحو المجالات المولدة لفرص العمل.

ولذلك وبالعودة إلى الانشغال المطروح من طرفكم فإن التوظيف المستدام لحاملي الشهادات، المنصبين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني، سواء في القطاع الاقتصادي أو في الإدارة العمومية، يستدعي بعض التوضيحات بخصوص جهاز ترقية التشغيل، الذي وضعتة الحكومة لفئة الشباب البطال وكذا الأهداف الموكلة في هذا الإطار.

تقريبا في كل الولايات، لا بد أن نعطي لهذه الفئة أهمية كبيرة، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج العايب؛ السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير: لدي إضافة فقط لما قاله الأخ. بالنسبة للمناطق الريفية، وصول المياه إلى المناطق الريفية من المحاور الاستراتيجية لسياسة القطاع، وأذكر بأن قانون المياه لسنة 2005 كرس نهائيا الحصول على مرافق المياه الصالحة للشرب أو للتطهير إلى كل السكان دون إقصاء. بالنسبة للمياه الجوفية - أؤكد - وصول أو وضع في الخدمة نظام بني هارون، سيخفف على المياه الجوفية، وهذا ما سيسمح لنا بمنح تسريحات أخرى بالنسبة للفلاحين، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والكلمة لصاحب السؤال الشفوي؛ السيد عبد الكريم سليمان.

السيد عبد الكريم سليمان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي الوزراء الكرام،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل. أسرة الإعلام الكريمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أتقدم بالسؤال الآتي نصه:

هنالك شباب كثيرون متحصلون على شهادات جامعية، قد استفادوا من عقود ما قبل التشغيل في مؤسسات إدارية تابعة للتوظيف العمومي، وهناك آخرون موجودون على مستوى مؤسسات اقتصادية، عمومية، ولا يخفى على الجميع أنهم يطالبون دائما بإدماجهم في مناصبهم هذه،

عدد من التدابير، تمحورت أساسا حول تحسين الأجور وتمديد فترات الإدماج، وكلها تهدف إلى تشجيع الإدماج الدائم في عالم الشغل للشباب طالبي الشغل لأول مرة، وتبعاً لذلك تم تمديد مدة عقود التشغيل بالنسبة للحائزين على شهادات عقود إدماج ذوي الشهادات (DIC) وخريجي التعليم الثانوي وعقود الإدماج المهني (PIC) لينتقل من سنة إلى 3 سنوات، في حالة ما إذا كانت جهة التوظيف إدارة عمومية، مع إمكانية التجديد لهذه العقود. كما تم تمديد فترة نفس العقود (DIC) و (PIC) لينتقل من سنة غير قابلة للتجديد إلى سنة قابلة للتجديد، في حالة ما إذا كانت جهة التوظيف مؤسسة تنتمي إلى القطاع الاقتصادي.

من جهة أخرى، تمت مراجعة الأجور كما يلي: من أجر قاعدي خام يقدر بـ 15.000 دينار جزائري، انتقل إلى 15.000 دينار جزائري صافي بالنسبة لأصحاب الشهادات العليا، ومن أجر قاعدي خام يقدر بـ 10.000 دج إلى 10.000 دينار صاف بالنسبة للتقنيين السامين، ومن أجر قاعدي خام يقدر بـ 8.000 دج إلى 8.000 دينار جزائري صافي، بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي وقطاع التكوين المهني، وأيضاً من أجر قاعدي خام يقدر بـ 12.000 دينار خام إلى 12.000 دينار صاف بالنسبة للمستفيدين من عقود تكوين.. إدماج، الموجهين إلى الورشات ذات المنفعة العامة.

أما فيما يخص عقود العمل المدعمة التي نضع فيها أملاً كبيراً، وهي بطلب من المؤسسات المنتجة في الميدان، والتي كانت مساهمة الدولة فيما تتم من خلال دعم لأجر المنصب بصفة تنازلية لمدة 3 سنوات، فقد تم منذ 2011 إقرار توحيد قيمة هذه المساهمة لمدة 3 سنوات غير قابلة للتجديد، حيث يصل مبلغ مساهمة الدولة في الأجر 12.000 دينار شهرياً بالنسبة لحاملي الشهادات، و 10.000 دينار بالنسبة للتقنيين السامين و 8.000 دينار جزائري بالنسبة لعقود الإدماج المهني.

من ناحية أخرى، وبغرض تشجيع التوظيف الدائم - تقريباً الذي هو محور السؤال - للمستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني المنصبين في قطاع الإدارة العمومية، أذكر بتعليمتين للسيد الوزير الأول، المؤرختين بالتوالي في 11 أبريل 2011 و 10 جويلية 2013، إلى كافة

في هذا الصدد، وعلى غرار العديد من الدول التي تعاني من مشكلة البطالة، وضعت الحكومة أجهزة بديلة للتشغيل، لاسيما لفائدة الشباب من أجل تسهيل إدماجهم في الحياة المهنية، ومنحهم فرصاً لاكتساب مهارات ومؤهلات، تسمح لهم بتحسين قابليتهم للتشغيل، حيث تم استحداث آليات عمومية لدعم التشغيل، تهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب، سواء من خلال العمل المأجور أو عن طريق تطوير روح المقاولاتية لديهم وتشجيعهم على إحداث المؤسسات الصغيرة، إضافة إلى نشاط الوساطة الذي تمارسه الوكالة الوطنية للتشغيل، وتشكل هذه الأجهزة - لا محالة - مساهمة لا يستهان بها في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، غير أنها لا تعد لوحدها رداً كافياً لإشكالية التشغيل والبطالة في البلاد.

وعليه، لا بد من التأكيد على أن إحداث مناصب الشغل يعود قبل كل شيء إلى الاقتصاد الفعلي وإلى المؤسسات الاقتصادية والاستثمار، اللذين يعتبران المحرك الأساسي للنمو المحدث لفرص العمل.

هذا، وقد صادقت الحكومة على مخطط عمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي يشكل أساس السياسة الوطنية للتشغيل والذي شرع في تنفيذه بداية من سنة 2008.

يندرج هذا المخطط في إطار مسعى شامل للتنمية، يركز أساساً على دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل وتثمين الموارد البشرية، من خلال تشجيع التكوين، وتحديث تسيير سوق العمل، عن طريق تأهيل المرفق العمومي لتشغيل وتحسين أدائه، وأخيراً ترقية سياسة تحفيزية تجاه المؤسسة لتشجيع توظيف طالبي العمل.

يندرج دور الأجهزة العمومية للتشغيل ضمن هذه الرؤية الشاملة، حيث تقدم فيما يخصها مساهمة ضرورية ذات طابع انتقالي ومرحلي، في إطار تحسين قابلية تشغيل الشباب، طالبي الشغل لأول مرة، الذين يصطدمون عادة بعقبة عدم توفر الخبرة التي يشترطها المستخدمون، إضافة إلى دوره في تنمية روح المقاولاتية عند الشباب، المتمتعين بكفاءات واضحة والراغبين في إحداث مؤسسات صغيرة التي تعتبر ركيزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تم إضفاء تعديلات هامة على هذه الأجهزة خلال مجلس الوزراء، المنعقد في فيفري 2011، حيث تم إدراج

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن القطاع الخاص هو اليوم الوعاء الرئيسي للتشغيل، إذ يمثل نسبة 70% من التنصيبات التي حققتها الوكالة الوطنية للتشغيل، كما أن حوالي 70% من عمليات الإدماج في 2012 على سبيل المثال تمت في القطاع الاقتصادي، توافقا مع المقاربة المعتمدة، في مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي يحث على معالجة البطالة معالجة اقتصادية.

إضافة إلى كل ماسبق، يجدر التنويه إلى أنه لا يمكن فصل سياسة التشغيل عن سياسة التعليم والتكوين، إذ لا بد من تحقيق توافق مستمر مابين مخرجات منظومة التعليم والتكوين ومتطلبات النوعية المتنامية لسوق العمل. لهذا الغرض، تعمل مصالحنا على تحسين وتكييف مؤهلات اليد العاملة المحلية، من خلال التعاون الوثيق وتبادل المعلومات مع مؤسسات التعليم العالي والتكوين، من أجل توجيه برامج التكوين إلى المهن المطلوبة في سوق العمل وتلبية احتياجات الشركات من حيث الكم والجودة.

ستساهم هذه البرامج والإجراءات - بالتأكيد - في تحسين وتيرة إدماج الشباب المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل، لاسيما أصحاب الشهادات الجامعية في سوق العمل بما يضمن لهم الاستقرار المهني والعيش الكريم. أجدد لكم تشكراتي الخالصة على اهتمامكم بقطاع العمل والتشغيل، مؤكدا حرصنا على اتخاذ كل التدابير والإجراءات التي تساهم في التكفل بانشغالات شبابنا الذين يمثلون مستقبل الأمة واستمرارها، تقبلوا مني السيدات والسادة الحضور فائق التقدير والاحترام، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الكريم سليمان هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب؟ الكلمة لك.

السيد عبد الكريم سليمان: شكرا للسيد الوزير الذي طمأن قلبي على جوابه، فأسأل الله أن يطمئن قلوب الكثيرين من الشباب.

الإدارات العمومية، بغرض إعطاء الأولوية في التوظيف لهؤلاء الشباب، وذلك في حدود المناصب المالية المفتوحة، خاصة على مستوى عشر ولايات في الجنوب.

إضافة إلى ذلك، قررت الحكومة تخصيص حصة 20% من برامج الاستثمار العمومي لفائدة المؤسسات الصغيرة، ما يمثل فرصة أكيدة لفتح سوق هام للنشاط الاقتصادي المنتج والدائم لفائدة الشباب من أصحاب هذه المؤسسات.

سيدي رئيس المجلس،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
الحضور الكريم،

لقد سمحت كل هذه الإجراءات والتدابير الخاصة بجهاز المساعدة على الإدماج المهني بصفة تدريجية بتسجيل نتائج هامة، منذ الشروع في تنفيذه، بداية من شهر جوان 2008، حيث أفضت إلى تحسين ملحوظ في التوظيف الدائم في إطار هذا الجهاز، بعد انقضاء مدة الإدماج.

في هذا الصدد، قامت الإدارات والمؤسسات الاقتصادية منذ انطلاق هذا الجهاز بتوظيف 130.636 شابا مستفيدا من الجهاز، من بينهم 80.000 شابا من حمالي الشهادات، أي ما يعادل نسبة 60%، فضلا على ذلك أيضا ومنذ سنة 2009 إلى نهاية شهر أوت 2013، تم توظيف 122.569 شاب، من بينهم 66.962 من ذوي الشهادات، أي أكثر من 45% مباشرة من قبل المؤسسات الاقتصادية، في إطار عقود العمل المدعمة، في المجموع، تم توظيف 253.601 شاب، من بينهم 145.065، أي ما يقارب 60% من حاملي الشهادات، سواء في إطار التوظيف الدائم أو في إطار عقود العمل المدعمة.

من جهة أخرى، وفي مجال الوساطة في سوق العمل، أدت الجهود المبذولة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل، في إطار التنقيب عن عروض العمل لدى المستخدمين، إلى تحسن محسوس لعدد التنصيبات المحققة في القطاع الاقتصادي، حيث ارتفع عدد التنصيبات من 181.839 في سنة 2010، إلى 221.237 تنصيب في سنة 2012، كما بلغ عدد التنصيبات المنجزة خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى أوت 2013، 167.505 تنصيب، من بينهما 16.004 تخص الشباب حاملي الشهادات الجامعية، أي ما يعادل أكثر من 10%.

طلبه مني السيد الوزير الأول - بعد تنصيبى على رأس هذه الوزارة - هو العمل مع زميلتي السيدة الوزيرة المكلفة بقطاع التضامن الوطني، لإدماج الآليات في آلية واحدة، ونحن نعمل اليوم كي نرجع إلى آلية واحدة، ربما ستكون ملحقة بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، لكن حقيقة لا يعقل أن تبقى أليتان، واحدة في الضمان الاجتماعي والأخرى في العمل، لكن بالنسبة للشطر الأول من السؤال، فيما يخص مستقبل أصحاب هذه العقود، فالمعروف عالميا ودوليا اليوم أن علاقات العمل مبنية كلها على عقود غير دائمة، كلها عقود لفترة وقابلة للتجديد، وحتى الشركاء الاجتماعيون على المستوى الدولي، النقابات خاصة، بعدما كانت ترفض هذا الطرح فهي تقبله اليوم، لأن وضعية الاقتصاد العالمي تفرض حتى تكون أكثر مرونة، واليوم نعمل - ربما - لنبقي على عقد لمدة محددة، لكن بالمقابل طمأنت العمال بحماية اجتماعية أفضل، وهو ما يتعامل به دوليا ونحن نعمل به. أظن - السيد الرئيس - هذا هو التعليق الذي كنت أود إضافته، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا سيدي الوزير؛ والشكر للزملاء الذين ساهموا في تفعيل هذه الجلسة من خلال الأسئلة التي طرحوها، الشكر موصول للسادة أعضاء الحكومة الذين سعوا إلى تسليط الضوء على كافة الجوانب الخاصة بقطاعاتهم، نشكر الجميع، إلى اللقاء والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثانية صباحا**

سؤالي كان نزولا عند انشغال فئة هامة من شرائح المجتمع، وهم من ذوي الشهادات، الفائزين بمناصب في إطار عقود ما قبل التشغيل، وهم يباشرون أعمالهم في هدوء، بعيدين كل البعد عن كل شكل من أشكال الفوضى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على صبرهم وتفهمهم وثقتهم الكبيرة في دولتهم، التي يطالبونها اليوم بإيجاد حلول مبنية على الواقع، حلول حقيقية تنهي العقد المؤقت وتبشر العقد الدائم والمستمر، الذي من خلاله يستطيع الشباب الجزائري أن يبني حياته ويطمح للأحسن، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فقد شد انتباهي، من خلال إجابة السيد الوزير، آلية من آليات التشغيل، وهي جهاز المساعدة على الإدماج المهني (PIAD) التابعة لوزارة العمل، على سبيل المقارنة، حينما نقارنها بجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي (SIAP) التابعة لوزارة التضامن، نجد أن الأول هو الأحسن من حيث الأجر، وهو 15.000 دينار، بينما الثاني هو 9.000 دينار، ومن حيث المدة الزمنية، الأول 3 سنوات قابلة للتجديد أما الثاني فسنتان وكفى، هنا أتساءل أيعقل أن يكون جامعيان اثنان حاصلان على نفس الشهادة، أي أخوان في منزل واحد، لهما نفس الشهادة، وأحدهما فاز بـ (PIAD) يتحصل على 15.000 دينار، والآخر فاز بـ (SIAD) يتحصل على 9.000 دينار؟ هل هذا معقول؟ هنا السيد الوزير أحاطبكم كممثل للحكومة، وهذا من أجل رفع هذا الانشغال، وهو إلحاق الجهاز الثاني (SIAD) بالجهاز الأول (PIAD) وإدماجه في وزارة العمل، فهذه الخطوة ستكون - لا محالة - متنفسا ولو صغيرا لكثيرين من الشباب.

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم سليمان؛ الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، أبدأ مباشرة فيما يخص الشطر الأخير من تعقيب السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تطرق إلى ازدواجية الأنظمة التي تسير من طرف قطاع التضامن الوطني (SIAD) وتلك التي تسير من طرف قطاع التشغيل (PIAD) حيث أذكر السيد الأخ المحترم أن أول ملف

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 29 ذو الحجة 1434
الموافق 03 نوفمبر 2013

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587